مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 1780-1797

الأمن الإنساني – مقاربة معرفية

Human Security - A Cognitive Approach

كريم رقولي[1] ، جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2، الجزائر، karimch053@hotmail.fr

بقرار أبوبكر[2*]، جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2، الجزائر، b.bekrar@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 04-01-2023 تاريخ قبول المقال: 29-03-2023

الملخص:

يعتبر موضوع الأمن الإنساني من أكثر المواضيع تداولا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، وينظر إليه أنه الضامن للتنمية بكل أبعادها، إذ لا تنمية من دون أمن ولا أمن دون تنمية، وبعد أن أخذ التركيز على أمن الدولة حيزا كبير من الاهتمام، أصبح أمن الانسان أكثر أهمية ببروز تهديدات جديدة مثلت تحديا كبيرا لكل الفاعلين كالفقر والمجاعة والإرهاب والهجرة، انطلاقا من ذلك تبرز لنا أهمية الإحاطة بمفهوم الأمن الإنساني،وبناء على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى معالجة أهم المواضيع الجديرة بالدراسة والتحليل في العلاقات الدولية بصفة عامة وفي الدراسات الأمنية بصفة خاصة وهو الأمن الانساني، وذلك من خلال التطرق إلى إشكاليات التعريف من جهة والسياق العام لتطور الأمن الانساني في محيط دولي متشابك.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الإنساني، أبعاد الأمن الإنساني.

Abstract: Human security is one of the most widely discussed topics in academia and politics development in all its dimensions: no development without security and no security without development. and having taken a great deal of attention to the focus on State security, Human security has become even more important with the emergence of new threats that have posed a major challenge to all actors such as poverty, famine, terrorism and migration. From this point of view, the importance of taking note of the concept of human security, accordingly, this study aims to address the most important topics worth studying and analyzing in international relations in general and in security studies in particular namely human security. This studies addressing the problems of definition on the one hand and the general context of the development of human security in an intertwined international environment.

Key words : Security, human security, dimensions of human security.

* بقرار أبوبكر

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 1780-1797

مقدمة:

أفضت نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات التى مست هيكل النسق الدولي، وما تبع ذلك من تغيير في طبيعة التفاعلات والتهديدات والانشغالات الأمنية، وضرورة صياغة بدائل جديدة تتلائم مع هذا الواقع المستجد، حيث تعرضت الكثير من المفاهيم للمراجعة والمساءلة ويندرج مفهوم الأمن في هذا المسار؛ فبعد أن كان هناك تركيز على القوة الصلبة كوسيلة للتعامل مع التهديدات التى تواجه الدول والمجتمعات تشكل إدارك جديد بضرروة بناء منظومة أمنية جديدة تقر بتوسع مفهوم الأمن عموديا من أمن الدولة إلى أمن المجتمعات وصولا إلى أمن الأفراد، وأفقيا من خلال تناول قطاعات جديدة غير العسكرية؛هذه الانكشافية تثير زخما متزايدا داخل الأوساط الأكاديمية ولدى صانعي السياسات وكل الفاعلين، ويمثل الأمن الإنساني أحد أبرز المفاهيم المستجدة التى تعكس المرحلة الجديدة وهو ما يضفي أهمية كبيرة على تناول هذا الموضوع؛ لأنه يسلط الضوء تطور مستوى التحليل من التركيز على أمن الدولة إلى التركيز على أمن الفرد؛ وتأسيسا لما سبق و انطلاقا من الإقرار أن المضمون الابستمولوجي لمفهوم الأمن مثقل بالقيم والمدلولات المتناقضة أحيانا، نطرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن القول أن هناك توافق حول ماهية الأمن الإنساني؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

ما مفهوم الأمن الانساني؟

ماهي أبعاد الأمن الانساني؟

ما هي حدود العلاقة بين الأمن الإنساني والمفاهيم المشابهة ؟

فرضية الدراسة :

يرتبط تكريس مفهوم الأمن الإنساني بمصالح الدول أكثر من ارتباطه بالمضامين المعيارية التى يتضمنها.

المقاربة المنهجية :

تقتضى دراسة الموضوع اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على توصيف الظاهرة المدروسة وباعتبار أن الدراسة تستهدف الجانب الايتيمولوجي للأمن الإنساني من أجل الكشف عن المفاهيم والخصائص والأبعاد للظاهرة المدروسة.

خطة الدراسة : سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية من خلال التطرق إلى تعريف الأمن الإنساني حيث تتعدد الرؤى بين تعريفات أكاديمية وتعريفات دولاتية وأخرى خاصة بالهيئات والمنظمات الدولية إضافة إلى التطرق لخصائصه بهدف الإحاطة بالمفهوم أكثر، وفي المحور الثاني تناولنا أبعاد

ومحددات الأمن الانساني من خلال الإعتماد على تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وفي المحور الثالث تطرقنا إلى علاقة الأمن الإنساني ببعض المفاهيم المشابهة وليس كلها لتمييز وحصر المفهوم بكل دقة لنصل إلى الخاتمة على شكل استنتاجات.

المبحث الأول: الحدود المعرفية والأنطولوجية للأمن الانساني.

يقوم التقليد المنهجي بشكل عام على ضرورة التعريف بالموضوع المراد دراسته بهدف الإحاطة والإلمام بمختلف الجوانب المرتبطة به، وبناء على ذلك نتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الأمن الإنساني حيث نتطرق لتطور مفهوم الأمن ثم نورد مختلف التعاريف الخاصة بالأمن الإنساني.

المطلب الأول : في تطور مفهوم الأمن.

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف العديد من الباحثين من أجل إعطاء تعريف موحد للأمن، إلاّ أنه مازال لحد الآن غير واضح بالنسبة لبعض الأحداث التي تقع في عالم اليوم، لدرجة أن كل واحد يوظفه لخدمة مصالحه الخاصة.

وعليه فهو ليس من المفاهيم السهل تعريفها، وهذا ما جعل أغلب مفكري العلاقات الدولية في ميدان الدراسات الأمنية يقرون بأن مفهوم الأمن غامض ومعقد؛ فهو: " ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع"[1].

وفي خصوص ذلك يرى **باري بوزان** BARRY BUZAN بأن الأمن مفهوم معقد للغاية، ويتميز بخاصيتي التعقيد والتركيب فهو مفهوم واسع و ضيق في آن واحد، يكون ضيقًا عندما يتم حصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسعًا عندما يعالج مختلف القضايا المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في محيطها الداخلي والخارجي". وبغية تعريفه يتوجب على الباحثين الإحاطة بثلاث أمور أساسية على الأقل وهي: البدء في السياق السياسي للمفهوم، ثم دراسة الأبعاد المختلفة له، وصولا إلى الغموض والاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في ميدان العلاقات الدولية[2].

[1] الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص10.

وفي العموم يشير مفهوم الأمن إلى:" التحرر من فقدان شيء ضروري للبقاء والرفاه"، ويمكن أن يحد هذا التعريف تطبيقا واسعًا أو ضيقا حسب المواضيع التي يراد أمننتها، وفي تعريفه الضيق، يشير الأمن إلى: " أمن الدولة القومية من هجوم مسلح".[1]

ويُعرّف **وولتر ليبمان** WALTER LIPPMANN الأمن على أساس أنه:" هو أن الأمة في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[2].

إلاّ أنه ما يؤخذ على هذا التعريف، تركيزه على الشق العسكري لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة.

وأمّا **بوث وويلر** BOOTH AND WHEELER فإنهما يعرّفان الأمن على أساس أنه:" لايمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[3].

غير أنه ما يلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على ضرورة التحرر من الخوف، وأهمل الجوانب الأخرى.

في حين يُعرّف **روبرت ماكنمارا** الأمن على أساس أنه:" ليس من المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية"[4].

مما يلاحظ على هذا التعريف أنه لم يركز على البعد العسكري وإنما ركز على البعد التنموي للأمن.

ومن أبرز التعريفات الحديثة للأمن التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة نجد التعريف الذي أتى به **باري بوزان** والذي يعرّفه على أساس أنه:" العمل على التحرر من التهديد". وفي سياق النظام الدولي فإنه يعرّف الأمن على أساس أنه:" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[5].

---

[1] بوسطيلة سمرة ، الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013، ص11.

[2] جون بايلس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي ، 2004، ص414.

[3] المرجع نفسه، ص414.

[4] الحزرجي ثامر كامل ، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص322.

[5] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر،2005، ص13.

أما الأمن القومي فهو في رأيه:" قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"، والأمن القومي مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة.

في حين يعرّف **أرنولد ولفرز** ARNOLD WOLFERS الأمن على أساس أنه:" من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[1].

يعتبر تعريف **ولفرز** أحسن تعريف قدّم لمقاربة الأمن إلاّ أن تعريف" **بوزان**" و"**ولفرز**" يثيران مجموعة من الأسئلة:

- ما هي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها: البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟
- وما هو موضوع الأمن؟ هل هي الدولة، الإنسانية، الفرد؟
- وما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيًا أم ذاتيا؟ وعبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟

الإجابات على هذه التساؤلات تختلف باختلاف المقاربات والتي يمكن تلخيصها في تصورين: التصور الأول تقليدي واقعي والذي يتخذ من الدول الوحدة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي نظرة موسعة للأمن والذي يقر بوجود وحدات مرجعية غير الدولة.

إذن ومن خلال ما سبق ذكره في التعاريف يتبين أن الباحثين لم يحددوا كل الأبعاد التي تتضمنها الظاهرة الأمنية، إنما اقتصروا على بعد واحد وهو الجانب العسكري فقط لاسيما منه في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة، والواقع أن تعدد التعاريف إنما يعكس تعقيد الظاهرة الأمنية وصعوبة التوصل إلى مجموعة من الأبعاد التي تندرج فيه والعلاقة فيما بينها.

المطلب الثاني: تجليات تبلور مفهوم الأمن الإنساني.

من خلال هذه التعاريف المتباينة التى تم إبرازها في المحور السابق، شكّل التفكير بالأمن الشامل ضرورة ملحة لتخليصه من التصورات التقليدية المتجذرة في التراث السياسي المهيمن على قضايا الأمن أين ارتبط الأمن بالدول حصرا كما أنه محدد من قبلها، فحسب **هيليغا هافتندن** " **HELGA HAFTENDON**" يجب توسيع ومراجعة مفهوم الأمن ومعه حقل الدراسات الأمنية ككل في إطار الأمن الشامل، هذه

[1] المرجع نفسه، ص ص13-14.

المراجعة تتطلب حسبها إعادة النظر في أبعاد الأمن، مستوياته ووسائل تحقيقه واستراتيجيات بنائه، لذا أكدت على أن مفاهيم الأمن ذات الطبيعة الهوبزية، الكانطية، لا تقدم براديغما أمنيا مناسبا ولا تفسر بصورة مقنعة التغيرات في العلاقات الأمنية التي تلاحظها في كثير من أجزاء عالم اليوم.[1]

ففي مقابل هذا القصور المنهجي للمقاربات التقليدية نجد تحولات ما بعد الحرب الباردة وما تلاه من بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية خاصـة صعـود القضايا المرتبطة بالهوية وتنامي دور البعد الثقافي القيمي[2]، فكان بروز التصور البنائي للأمن عبر إسهامات **ألكسندر وانت** ALEXANDER WENDT التي قامت على أساس البحث في جذور الأمن والتساؤل ما إذا كانت الحقيقة تسبق الفكرة أو العكس. واعتبر "وانت" أنه لا يتم التأثر بعلاقات القوة بقدر ما يتم ذلك بالمصطلحات والصور التي تمنحها، وجادل أن الأمن ما هو إلا مسألة تصور وصناعة، كما أن صانعي القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة وليس العكس.[3] وقد اقتبست مدرسة كوبنهاجن بشكل كبير من المقاربة البنائية خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، فالأمن المجتمعي هو حفظ ودعم للاستقرار الثقافي والهويات الموجودة في المجتمع، وبعتبر هذا المفهوم من الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الواسع،[4]، ومن أبرز التحولات ضمن هذا المنظور الانتقال من أمن الدولة إلى بقاء الأفراد والشعوب بسبب تراجع قدرة الدولة على مواجهة تحديات العولمة المخترقة للأمن القومي، والتي تمس الأمن الهوياتي خاصة في المجتمعات التعددية، فيصبح التهديد الأخطر للأمن المجتمعي ما تقوم به بعض المجتمعات التقليدية من صدامات إثنية يصبح فيها الأفراد الهدف الرئيسي للعنف الطائفي في إطار سعيهم للتنافس على الموارد.[5]

---

[1] فريجة لدمية ، إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة،الهجرة غير شرعية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة،2010، ص25.

[2] زقاع عادل، مترجما، العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة، عبر الموقع الالكتروني : https://bit.ly/3CN9SFR تم التصفح يوم 2022/02/12.

[3] كبابي صليحة ، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، ديسمبر 2012، ص241.

[4] كواشي عتيقة ، آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة1، 2017، ص74.

[5] برزيق بوعلام ، المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك، عبر الموقع الالكتروني : https://bit.ly/2XHwjdY، تم التصفح يوم 12/ 02/ 2022.

و مع نهاية الحرب الباردة برز ما يسمى " دراسات السلام " التى ترتكز على مفاهيم وتصورات جديدة تعكس الطابع المرحلي بتغير بنية النسق الدولي، واقترح جون كالتونغ السلام الايجابي، وكينيث بولدينغ السلام المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء لا يتحقق بالقضاء على العنف المباشر بل أيضا لابد من العمل على تقويض العنف الغير مباشر أو على الأقل تقليصه إلى أقصى حد، والمتمثل في العنف البنوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية.[1]

وفي مرحلة لاحقة أضحى مفهوم الأمن الإنساني كثير التداول في الساحة العالمية، فهو يعد من المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي دفعت بالمفكرين لصياغة رؤى جديدة لا تتخذ بالضرورة الدولة وحدة تحليل لها، لذا يبقى التساؤل عن المحتوى الذي يحمله مفهوم الأمن الإنساني وخاصة حول إرتباطه بالمفهوم التقليدي المتمحور حول أمن الدولة، فهل هما متضادان ويستحيل الجمع بينهما، أم أن هذا المفهوم الجديد يعمل في حدّ ذاته على تقوية فعالة للدولة، لدرجة أن الهدف من الأمن الإنساني هو في حقيقة الأمر تعزيز لقوة الدولة.

المطلب الثالث: الأمن الانساني: المفهوم و الخصائص.

يمكن القول أن بدايات بروز مفهوم الأمن الإنساني كانت مع تقرير التنمية البشرية عام 1994،إذ تم صياغة مفهوم جديد للأمن تمثل في الأمن الإنساني، لكن بداية المفهوم كانت سابقة على هذا التاريخ حيث تشير العديد من الكتابات وتقارير اللجان في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة على استعمال هذا المصطلح، ففي عام 1966 طرح **ديبلا بلاتز** مفهومه حول الأمن الفردي، في كتاب له بعنوان "الأمن الانساني بعض التأملات" حيث أكد أن الدولة الآمنة لا تعنى بالضرورة أفراد آمنيين، وهو ما مثل أول تحدى للطرح الذي يركز على محورية أمن الدولة [2]، ورغم ذلك لم تؤدي إسهام بلاتز أي نقاشات أو ضجيج أكاديمي وسياسي بسبب السياق الذي طرح فيه.

أولا : تعريف الأمن الإنساني.

فيما يخص تعريف الأمن الإنساني فهو يتطلب الإجابة على الأسئلة التقليدية الثلاثة المرتبطة بالنقاش حول مفهوم الأمن : لمن الأمن؟،الأمن مماذا؟،وبأي الوسائل يحقق الأمن؟[3]

[1] أزروال يوسف ،الأمن الانساني دراسة نظرية، مجلة الحوار الثقافي،العدد 02، سبتمبر 2016، ص6.

[2] عرفة محمد خديجة ، مفهوم الأمن الإنساني : هل أصبحت المفاهيم أدوات إعادة استعمار الشعوب، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتجية،العدد 13، يناير 2006، ص9.

[3] بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011، ص 31.

وفي خضم تعدد وجهات النظر وللإحاطة بمختلف جوانب الأمن الإنساني يمكن لنا إيراد التعاريف التالية:

- الأمن الإنساني لدى **بول هينبيكر PAUL HEINBECKER** يأخذ الأفراد ومجتمعاتهم، كنقطة مرجعية له بدلاً من الدول، أي أن سلامة ورفاه الأفراد ومجتمعاتهم كمقياس للأمن؛ ويسلم بأن أمن الدول ضروري لكنه غير كاف، لضمان سلامة الفرد ورفاهه؛ فالتهديدات قد تأخذ طابعا عسكريا أو غير عسكريا (مثل الحرب داخل الدول، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجريمة، والمخدرات)، لذا حسب **هينبيكر** تعتبر سلامة الأفراد ورفاههم جزءا لا يتجزأ من السلام والأمن العالميين[1].
- الأمن الإنساني حسب **محبوب الحق** يعني" أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض وأمن الأفراد بـــدلا من الأمم، والأمـــن من خلال التنمية وليس الأسلحـــة وهو أمن الأفراد في كل مكان".[2]
- ويرى **جورج ماكلين** GOERGE MACLEAN " أن الأمن في معناه الشامل يعنى تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية أمن الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة".[3] فماكين هنا أبرز عوامل التماس مع الأمن القومي واعتبر أمن الفرد شرط مسبق للأمن القومي.
- تعرفه لجنة الأمن الإنساني لعام 2003 " يهدف للحماية والتمكين من الحقوق في نفس الوقت،أي قضية أن يتولى المواطن تسيير شؤونه بنفسه فيما يتعلق بحاجاته الأساسية"[4]
- و يطرح كوفي أنان الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة " الأمن الإنساني في معناه الشامل، يعنى ماهو أبعد من غياب العنف المسلح فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والتأكد أن كل فرد له القدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو

[1] Heinbecker, Paul. Human security, Canadian Foreign Policy Journal 7.1, 1999: p24.

[2] أزروال يوسف مرجع سابق، ص 34.

[3] عرفة محمد خديجة، الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط 1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ،2009، ص 34-35.

[4] مشري سلمى ، الأمن السياسي ودوره في مواجهة تحديات الصراع وبناء السلام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2019، ص46.

الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية"[1]

مما سبق نلاحظ أننا أمام مجموعة من التعاريف بعضها شديد الاتساع يمس بكل جوانب أمن وكرامة الفرد، وبعضها محدد يخص بعض مصادر التهديد إلا أنه تتفق جميعها أن الفرد هو وحدة التحليل، وتتفق أيضا على ضرورة تحرير الإنسان من الحاجة والخوف بما يحفظ الكرامة البشرية دون تمييز.

ثانيا: خصائص الأمن الإنساني.

قد حدد التقرير"الأمم المتحدة للتنمية " UNDP أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة ومثالنا في ذلك "أزمة انغولا عام 1993 و رواندا عام 1994، وبالتالي الوقاية المبكرة لها نتائج إيجابية أفضل من التدخل اللاحق.

4 – الأمن الإنساني محوره الإنسان،أي هو أمن متعلق بالإنسان الفرد كوحدة تحليل-ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني، فالأولى هي الحرية من الحاجة، والثانية هي الحرية من الخوف.[2] كما يتميز الأمن الإنساني بتركيزه على الظروف الداخلية التي يجب توفرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد، كما يهتم بالظروف الواجب تحقيقها لضمان الاستقلالية السياسية، والتي غالبا ما ترتبط بالنمط الديمقراطي الذي تنتهجه الدولة، والذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى والفعاليات السياسية المختلفة وحرية التعبير،وكذلك تلك الحقوق التي تضمن الأمن على الصعيد الشخصي مثل الضمانات المتوفرة ضد الاعتقال التعسفي والتوقيف والنفي والتعذيب، بالإضافة إلى حرية الوصول للطعام والعناية الصحية والتعليم والإسكان وعليه فان الأمن الإنساني له صورة شاملة يعبر عنها ضمن مفاهيم الديمقراطية، والتكامل الشخصي والحرية الشخصية ضمن حدود القانون والتنمية البشرية[3].

[1] عرفة محمد خديجة ، مرجع سابق، ص.39.

[2] United nation development program , human development repot1994 , pp.22-23

[3] مشري سلمي، مرجع سابق،ص 44.

المبحث الثاني : أبعاد الأمن الانساني.

انطلاقا من الرؤية التوسعية لمفهوم الأمن والتى لا تقتصر فقط على الطرح الدولاتي، بل يشمل قطاعات أخرى لها أهميتها في تشكيل الهندسة الأمنية حسب أطروحات مدرسة كوبنهاجن، التى حددت خمسة قطاعات أمنية، كذلك فقد حدّد برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة أبعاد وهي كما يلي:

المطلب الأول: الأمن الاقتصادي.

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم مرتكزات الأمن الإنساني و أول ما تطرق اليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 [1] و يرتكز على اتخاذ الاجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد من المخاطر المحيطة به والتى أفرزته عمليات التشبيك والاعتماد المتبادل،لأن ذلك يؤثر مباشرة على أمن الفرد ويجعله في حالة تهديد متعلق بحاجاته الأساسية في جانبها المادي، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح ترابط اقتصادات الدول كبيرا وهو ما يؤدي في أحيان كثيرة ومن خلال خاصية الانتشار إلى امتداد الأزمات والشواهد على ذلك كثيرة " الأزمة المالية 2008 مثلا".

المطلب الثاني :الأمن الغذائي.

ويعني في أبسط تعريف له "إمكانية الحصول والوصول الى الغذاء"[2]و يتم تحقيق ذلك حسب المنظمة العالمية للزراعة والتغذية عندما يتمتع الجميع بفرص الوصول على أغذية كافية وصحية وتكون لهم القدرة المادية على تحقيق ذلك.[3]ويمثل قياس الأمن الغذائي تحديا كبيرا في ظل الزيادة الديموغرفية في العالم مقابل تراجع خصوبة الأراضي واستحواذ الدول الكبرى والشركات على مفاتيح التوزيع والإنتاج والتكنولوجيا التى تؤدي في أحيان كثيرة استعمال الجوع كسلاح للمساومة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] أحمد محمد أبو زيد ، التنمية والأمن : ارتباطات نظرية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الانسانية والاجتماعية " من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، دراسات سياسية، 24-26 مارس 2012.

[3] An introduction to the basic concepts of food security (FAO, 2008), accessed: 15/05/2022 available at: //www.fao.org/3/al936e/al936e00.pdf

المطلب الثالث : الأمن الصحي.

يعرف تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 الأمن الصحي "حماية الأفراد من الأمراض" [1]و عليه فإن الأمن الصحي هو توفير الرعاية الصحية والاستثمار فيها بمعنى الإنفاق وتوفير محيط صحي آمن للأفراد، وقد زادت أهمية البعد الصحي كركن من أركان الأمن الإنساني بعد جائحة كورونا التى أكدت على ضرورة العمل على تجاوز تعزيز المنظومات الصحية القائمة باعتبار أنها أثبتت هشاشتها الكبيرة مع تزايد أرقام الضحايا بالملايين.

المطلب الرابع : الأمن السياسي.

حيث يشعر الفرد أنه آمن سياسيا عندما يستطيع إثبات قدرته على اتخاذ القرار والالتزام به من جهة، و طرح قناعاته وأطروحاته بكل أريحية من جهة أخرى، فلم يعد الأمن السياسي قائما على الفكرة التقليدية التى تلتزم فيها الدولة بحماية الحقوق، بل حماية هذا الحق أكثر تعقيدا فقد تكون الدولة أحيانا مصدرا لتهديد مواطنيها وهو ما يستوجب تحويل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن المواطن وهي النقطة المحورية لمفهوم الأمن الإنساني، لذا يقوم التصور الدقيق للأمن السياسي على أن يصبح حقا " بنيويا" لا يقتصر على الإطار القانوني فحسب[2] لذا فإن الأمن السياسي يستمد جوهره من مفهوم الشرعية المؤسساتية القائمة على التمثيل والمشاركة.

المطلب الخامس : الأمن البيئي.

يصبح التهديد البيئي خطرا عندما يمس الحاجات الأساسية مثل الأراضي الخصبة والمياه العذبة ونوعية الغذاء، سواء بطريقة مباشرة كالكوارث الطبيعية أو بطريقة غير مباشرة كالحروب والنزاعات، فالتهديدات البيئية وإن بدت أنها تمس أمن الدولة فإنها في النهاية تمس أمن الإنسان، وقد أشار سنجيف خاغرام SANJEEV KHAGRAM في مقال له أن دراسة التغييرات البيئية وتهديداتها للأمن الإنساني تتميز بمايلي:[3]

- تعدد التأثيرات (صحية،اقتصادية،سياسية)
- تعدد المواضيع المرجعية(الأفراد،الدول، الجماعات ...الخ)

[1] قوجيلي سيد أحمد ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مجلة دراسات استراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي ،2012، العدد 169، ص 52.

[2] مشري سلمى، الحق في الأمن السياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة سطيف،2010، ص24-25.

[3] بوسطيلة سمرة ،مرجع سابق ، ص110.

- تعدد الآثار أي لها نتائج في وقتها وفي المستقبل.

و تأسيسا على ذلك تصبح التهديدات البيئية لها تأثير مباشر على أمن الإنسان سواء تلك المتعلقة بالمناخ كظاهرة الاحتباس الحراري وطبقة الأوزون أو تلك المتعلقة بنوضوب الموارد وتقلصها أو حتى تلك المتعلقة بالنفايات خصوصا منها النووية .

المطلب السادس : الأمن الشخصي.

و يعنى العنف الجسدي الذي يتعرض له الأفراد، وينقسم إلى سبع فئات من التهديدات:[1]

- اللأمن الناتج عن الدولة.
- اللأمن الناتج عن الدول الأخرى.
- الإكراه الذي يكون مصدره الجماعات الاثنية.
- العنف المتأتي من عصابات الشوارع.
- عنف ضد المرأة.
- عنف ضد الطفل.
- العنف الذاتي كاستهلاك المخدرات والانتحار ...الخ.

المطلب السابع : الأمن المجتمعي.

فكرة الأمن المجتمعي من وجهة نظر مقاربة الأمن الانساني محورها الإنسان الذي يسعى لحماية أمنه بكفالة الحريات والقيم لضمان تحقيق أمن المجتمع، ولذلك يولى اهتمام لحق " المواطنة" باعتبار أن بعض الدول تعتبر وجود تجمعات داخل أراضيها يشكل تهديدا لاستقرارها، لذا جاء أمن المجتمع في إطار البعد الإنساني كمحاولة لخلق توازن فعلي بين الخصوصية الاثنية وضرروة تبنى نموذج للاندماج في إطار مجتمع تعددي، والذي يعنى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في إطار شروط مسبقة، يأخذ بعين الاعتبار نوعية حياة الأفراد وهم ضمن مجموعات" أسر،جماعات اثنية، طوائف...الخ،[2] رغم أهمية هذا الطرح إلا أن فكرة الأمن المجتمعي لا ترتبط بالضرورة بتوفير مسوغات المواطنة والاندماج فالعديد من المجموعات تبتغى حصر وجودها بشكل مستقل كما هو الحال في اقليم الكيبك بكندا وإقليم كاتالونيا بإسبانيا.

[1] Benedek, Wolfgang. "Human security and human rights interaction." *International Social Science Journal* 59 (2008): p20.

[2] كواشي عتيقة ، مرجع سابق ،ص75.

المبحث الثالث : الأمن الإنساني والمفاهيم ذات الصلة.

نجادل في هذا المبحث أن تحديد مفهوم الأمن الإنساني بصفة محددة يتقاطع بالضررورة مع بعض المفاهيم الراسخة في العلاقات الدولية والقانون الدولي بالتحديد، لذلك من المهم جدا التطرق لعناصر التداخل والتلاقي مع هذه المفاهيم لمعرفة "الإضافة" التى قدمها مفهوم الأمن الإنساني مقارنة بالمفاهيم القريبة منه في التناول والاستخدام.

المطلب الأول : الأمن الانساني وحقوق الإنسان.

يظهر للوهلة الأولى أن حقوق الانسان والأمن الإنساني يستهدفان الشيء ذاته وهو ضرورة توافر حد أدني من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية،إلا أنه في واقع الأمر؛ توجد مجموعة من التباينات بين المفهومين، فإذا كان مفهوم حقوق الإنسان يرتكز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، فإننا في المقابل نجد مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق وذلك وفقاً لأجندات وحالات متباينة، ففي حالات الدول التي تُعانى من النزاعات المسلحة تصبح الأولوية في تلك الحالة للتركيز على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال العمل على حماية الأفراد من آثار تلك الحروب والنزاعات، بينما في حالات الدول التي تُعانى من أزمات اقتصادية تصبح الأولوية لتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد.[1] كما مفهوم حقوق الانسان يوفر الإطار القانوني للأمن الإنساني وتحدد الخطوات المطلوب العمل بها بناء على هذا الإطار القانوني. يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني أيضا على كونه يخطو خطوة أبعد من مفهوم حقوق الإنسان، وذلك فيما يتعلق بكون مفهوم حقوق الإنسان –في أغلب الأحيان– يأخذ شكل المطالبات القانونية ممثلة في ضرورة توافر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها، كاتفاقيات حقوق الطفل أو المرأة أو اللاجئين وغيرها من الاتفاقيات القانونية سواء أخذت الطابع العالمي أو الإقليمي. إلا أننا نجد مفهوم الأمن الإنساني يخطو خطوة أبعد نحو التركيز على الإصلاح المؤسسي؛ أي إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر، وربما ترجع أهمية هذا التطور

[1] عرفة محمد خديجة ، مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز، قسم الدراسات، عبر الموقع الالكتروني : https://bit.ly/3S7YJFj ، تاريخ التصفح :2022/05/17.

نحو الإصلاح المؤسسي إلى ما أُثبت من عدم فاعلية القواعد القانونية وحدها لضمان احترام حقوق الأفراد، فوجود القاعدة القانونية أصبح لا يعنى بالضرورة الالتزام بتنفيذها.[1]

فالأمن الانساني هو هدف وموضوع حقوق الإنسان والعلاقة بينها هي علاقة تكامل لا تجاذب، باعتبار أن الأمن هو الشعور بالطمأنينة والذي من خلاله يكرس حقوق الإنسان.

المطلب الثاني :الأمن الإنساني والتدخل الدولي.

لطالما كان تبرير التدخلات في السياسية الدولية بهدف إنساني خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ويمكن النظر للعلاقة من زاويتين : الأولى يمكن النظر للأمن الإنساني كونه جزء من منظومة المفاهيم الغربية التى تستخدم كإحدى أدوات التفاوض والمساومة والسيطرة على الدول النامية من خلال شعار أمن الأفراد والجماعات.

و الزاوية الثانية يعتبر التدخل الإنساني كإحدى أدوات تحقيق الأمن الإنساني، إذ تبنت بعض الدول مفهوم التدخل في المناطق التى تشهد صراعات ونزاعات بغرض حماية الأفراد.[2]

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى إتجاهين تناولا موضوع التدخل لأغراض انسانية؛ فالأول يعتبر أن المنظمات الدولية لا تملك سوى أسلوب الإقناع والمطالبة، فكانت الحاجة إلى إنقاذ مواطني الدولة التى تم فيها التدخل أو حماية الأقليات واعتبار ذلك استجابة لكارثة طبيعية، ولذلك يتوجب على مجلس الأمن أن يقوم في مرحلة أولى بإجراءت غير عسكرية تتخذ شكل مساعدات اقتصادية وحملات ديبلوماسية، ثم اتخاذ تدابير عسكرية وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق الأممي، أما الإتجاه الثاني فيرفض التدخل مع ما يشوبه من تسييس فالدول التى تتدخل هي الدول القوية وتستهدف في الغالب دول ضعيفة، إضافة إلى ذلك كثيرا ما يساء استخدام هذا الحق تحت مبرر الإعتبارات الإنسانية.[3]

المطلب الثالث :الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية.

يؤكد مقترب التنمية الإنسانية على جوهر الإنسان ومحوريته في عملية التطور،إذ يمكن التأكيد أن توسيع خياراته الضامن لتحقيق العدالة، فمفهوم التنمية الإنسانية هو توسيع خيارات الناس والأمن الإنساني يعطى للأفراد حق ممارسة هذا الخيار بكل حرية وأمان، وفي هذا الصدد يقول جاكي سيليار JAKKIE CILLIERES " إذا كان المقصود بالتنمية الإنسانية هو التحرر من الحاجة، يمكن فهم الأمن الإنساني على أنه القدرة على التمتع بالخيارات الفردية في بيئة آمنة وبطريقة متساوية مع الآخرين،

[1] المرجع نفسه.

[2] زروال يوسف ، مرجع سابق ،ص 11.

[3] محتوت نور الدين ، التدخل لأغراض انسانية وإشكالية المشروعية ، مجلة المفكر،العدد 10 ،2014، ص306 .

ونلمس إسهام التنمية الإنسانية في الأمن الإنساني من خلال معالجتها للأسباب الهيكلية للصراع وعملها على بناء قدرات المجتمع قصد التعاطي مع هذه الصراعات بالطرق السلمية "[1]

و من هذا المنطلق يسبب غياب التنمية الإنسانية ارتدادات سلبية كالفقر والحرمان والأمراض والصراعات الاثنية ويقود في نهاية المطاف إلى العنف، أي أن ذلك يرتد بالسلب على مضامين الأساسية لمفهوم الأمن الإنساني.

الخاتمة :

من خلال ما تقدم نخلص إلى الاستنتاجات التالية :

- التحول في مفهوم الأمن يعكس تطور حقل الدراسات الأمنية وهو علامة صحية رغم تعدد النقاشات والرؤى، كما نلحظ أيضا أن التحول في المفهوم يخضع للسياقات الزمانية وتجعله يصطبغ بصبغتها فالمقاربات التقليصية للأمن كانت تعكس فترة الاستقطاب والحرب الباردة حيث ركزت الدراسات الأمنية على أمن الدولة بالدرجة الأولى باعتبارها المرجعية الوحيدة وكفاعل أساسي في العلاقات الدولية ثم في في مرحلة ما يعرف بالنظام الدولي الجديد برزت المقاربات التوسعية للأمن في فترة تعكس طبيعة النسق الدولي السائد.
- استنادا للرؤية التى تنظر لمفهوم الأمن الإنساني من خلال التحرر من الحاجة، يُعطي الانطباع بتركيزها على حاجات مادية أكثر منها شئ آخر، أما النظر إلى الأمن الإنساني على أنه التحرر من الخوف، تُضفى طابعا لتكريس مفهوم الأمن التقليدي، لذا يبدو من الصواب أن يقوم مفهوم الأمن الإنساني بالتوفيق بين الرؤيتين انطلاقا من أهمية كل جانب، وفي جانب آخر لابد من توسيع المفهوم ليشمل الجوانب المتعلقة باستعمار الشعوب باعتباره انتهاك لأبعاد الأمن الإنساني على صعيد حق الفرد في التحرر من الاحتلال و تقرير مصيره.
- رغم أهمية مفهوم الأمن الإنساني هناك طرح له يبرره يجادل أن تبنى المفهوم على صعيد الواقع الدولي يفتح المجال أمام التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول بالاستناد لمبررات تبدو في ظاهرها موضوعية لكنها في حقيقة الأمر تخفى غايات ترتبط بالمصالح أكثر من شيء آخر، وهو مايثبت صحة الفرضية المقترحة في الدراسة.

[1] نقويان هونج هاي، حقوق الإنسان والأمن الإنساني، التنمية الانسانية : تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الإنسانية والأمن الإنساني وحقوق الإنسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام، ترجمة نجيبة بولوبر،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 4، جانفي 2013، ص25.

- في علاقته بالمفاهيم الأخرى يثير مفهوم التدخل الإنساني إشكالات سياسية وقانونية ولعل السبب في ذلك راجع لاستغلال مآسي الإنسان في الحصول على مكاسب أمنية أو اقتصادية أو حتى جغرافية، كان من الممكن حلها بوسائل غير عسكرية لأن تزايد عمليات الأمننة المفرطة يؤدي في حالات كثيرة إلى تراجع إمكانية الحلول السياسية والديبلوماسية.

وكتوصية لما تقدم لابد من :

- ضرورة التفكير بمنطق متعدد الأبعاد لمفهوم الأمن الانساني ولا يبقى المفهوم هلامي وواسع وغير عملي؛ فلا يمكن تصور تحقيق جانب في غياب جواب أخرى فهي متكاملة ومتلازمة، ومن المهم أيضا تكريس مفهوم الأمن حول الفرد و ليس للفرد بمعنى أن يتم تكريس مفهوم التمكين من خلال القدرة على التصرف و تكريس مفهوم الحماية الاستباقية من خلال العمل بشكل مسبق لمواجهة التهديد مهما كانت طبيعته.

قائمة المراجع:

الكتب :

1- عرفة محمد أمين ، خديجة ، الأمن الانساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي، ط 1 الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2009.

2- جون بايلس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

3- ثامر كامل الحزرجي، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2009.

4- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

الرسائل الجامعية :

1- لدمية فريجة ، إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير شرعية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ، 2010 .

2- كواشي عتيقة، آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم العلاقات الدولية، جامعة باتنة1 ، 2017.

3- بشكيط خالد ،دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2011.
4- مشري سلمى ، الأمن السياسي و دوره في مواجهة تحديات الصراع و بناء السلام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2019.
5- مشري سلمى ، الحق في الأمن السياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، تخصص حقوق الانسان و الحريات الاساسية ، جامعة سطيف ، 2010.
6- بوسطيلة سمرة ، الأمن البيئي : مقاربة الأمن الانساني، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2013.

المقالات:

1- كبابي صليحة ، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث"، مجلة العلوم الإنسانية ع 38، ديسمبر 2012 .
2- عرفة محمد خديجة ، مفهوم الأمن الانساني : هل أصبحت المفاهيم أدوات إعادة استعمار الشعوب ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتجية ،ع 13 ، يناير 2006.
3- أزروال يوسف ، الأمن الانساني دراسة نظرية ، مجلة الحوار الثقافي ، ع 02 ، سبتمبر 2016.
4- قوجيلي سيد احمد ، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، مجلة دراسات استراتجية ،ع 169، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية أبو ظبي ، 2012 .
5- نور الدين محتوت، التدخل لأغراض انسانية و إشكالية المشروعية، مجلة المفكر ،ع 10 2014.
6- نقويان هونج هاي ، حقوق الانسان و الأمن الانساني ، التنمية الانسانية : تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الانسانية و الأمن الإنساني و حقوق الانسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام ، ترجمة نجيبة بولوبر ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد الرابع ، جانفي 2013.
7- الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

تقارير :

1- United nation development program, human development repot1994.

2- An introduction to the basic concepts of food security (FAO, 2008), accessed: 15/05/2022 available at: //www.fao.org/3/al936e/al936e00.pdf

مراجع أجنبية :

1- Benedek wolfgang , Human security and human rights interaction." international social science journal 59 ,2008.

2- Heinbecker paul, human security, canadian foreign policy journal 7.1, 1999.

المؤتمرات :

1- أحمد محمد أو زيد " التنمية و الأمن : ارتباطات نظرية" ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الانسانية و الاجتماعية " من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة " المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،دراسات سياسية، 24-26 مارس 2012.

المواقع الالكترونية :

1- عادل زقاع ، مترجما"العلاقات الدولية عالم واحد ،نظريات متعددة"،تم التصفح يوم 2022/07/15 https://bit.ly/3cn9sfr

2- بوعلام برزيق ،" المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك"،عبر الموقع الالكتروني : بتاريخ 2022/07/15 https://bit.ly/2xhwjdy

3- خديجة عرفة ، مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز قسم الدراسات ، تم التصفح يوم 2022/04/12 عبر الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3cn9sfr